ملف

تأميم الآي. بي. سي. انعطاف تاريخي في النضال من اجل استعادة السيادة الوطنية

وذلك بمنح دور تفضيلي للنفط السعودي وللاستثمارات السعودية المالية في الولايات المتحدة ، مقابل تزويدات مضمونة من النفط السعودي .

وفي الواقع هناك مؤشرات عديدة بان السياسة الاميركية تسعى فيما تسعى اليه ، الى ربط الاقتصاد السعودي بالاقتصاد الاميركي بواسطة تحرك ضخم للشركات الاميركية الى شبه الجزيرة العربية وللاموال السعودية الى الولايات المتحدة ـ وذلك بالطبع ليس فقط للمكاسب المالية بل للمكاسب السياسية التي يحققها ذلك للمصالح الامبريالية الاميركية في العالم العربي .

ومن هنا نرى تركيز الاحتكارات على اضعاف منظمة الاوبيك وتركيز الجهود للحفاظ على الانظمة المساة بالمحافظة ، واقامة الاتصال المباشر معها ، وتقديم بعض « التنازلات » لها وان جاءت من خلال بعض الحركات المسرحية .

وفي مواجهة تأميم العراق لنفطه ، قامت الشركات الاحتكارية برفع انتاجها من كل من ايران والسعودية وامارات الخليج .. ففي ابو ظبي زاد انتاج النفط لعام ١٩٧١ بنسبة ٤٣،٦ ٪ عن عام ١٩٧٠ ، وفي دبي زاد ٤٥،٢ ٪ وقطر ١٧،٥ ٪ والسعودية ٢٦،٧ ٪ في عام ١٩٧١ ومخطط لها ان يتضاعف انتاجها بشكل مذهل في الاعوام القادمة (١) .

ونفس الزيادات الضخمة في الانتاج هي دليل اخر على ان التأميم يمكن نجاحه .. لماذا هذه السرعة في زيادة الانتاج وبهذه الارقام المذهلة ؟!.

لان هذه الزيادة تعوض عن نفط العراق المؤمم ، على اعتبار ان الاحتكارات لن تشتريه وستحارب عمليات شرائه في محاولة لافشال التاميم ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان حاجة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ـ التي كانت مكتفية ذاتيا من البترول ـ في تزايد مضطرد وخاصة من بترول الشرق الاوسط وذلك طبقا لدراساتهم .

ففي دراسة اعدها « مجلس النفط الوطني » الاميركي وهو هيئة استشارية تابعة لوزارة الداخلية ورد ان استيرادات الولايات المتحدة من النفط ستبلغ ١٤،٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٥ ، بينما معدل الاستيراد الحالي من النفط كان ٣،٤ مليون برميل عام ١٩٧٠ و ٤،٦ مليون عام ٧٢ ، وتؤكد الدراسة ان نسبة النفط المستورد من مجموع الحاجة الاستهلاكية ستبلغ ٥٧ ٪ وان حجم الطاقة المستهلكة سيتضاعف في ١٩٩٠ ويرتفع ليصبح ثلاثة اضعاف المستهلك الحالي في عام ٢٠٠٠ (٢) .

ومن توقعات اخرى اوردتها مجلة «عالم النفط» فان الولايات المتحدة ستستورد ٦٢ ٪ من احتياجاتها بحلول عام ١٩٨٥ (٣) . ولا توجد منطقة في العالم او اي مصدر آخر للطاقة يمكنها ان تغطي هذه الحاجة غير بترول الشرق الاوسط .

ان الاحتكارات البترولية كما يبدو مما نشر حتى الآن حول موضوع المشاركة تهدف الى جعل المشاركة « تامينا » لديها ضد اي اجراء يمكن ان تقدم عليه الدول صاحبة البترول ، تجد فيه الشركات مسا بمصالحها او تقليصا لارباحها . والهدف الاساسي المطروح امام الاحتكارات البترولية هو ان لا تستفيد شعوب هذه المنطقة المالكة الحقيقية للبترول من عوائده . وفي الوقت الذي توظف فيه هذه الاحتكارات الارباح الفاحشة من البترول في مشاريع ضخمة وعلى تطوير مختلف صناعاتها في الدول الامبريالية ، نجدها تقف حجر عثرة في وجه اي مشروع انتاجي يمكن ان يخدم مستقبل هذه المنطقة .

وهم حريصون وشجعون ، ان تصرف عائدات البترول على البذخ والاسراف والتبذير ، واذا كان ولا بد ففي مشاريع غير منتجة بالمرة او بشكل دوائر في بنوكهم يستثمرونها هم بالشكل الذي يضاعف ارباحهم .

ومثال اخر يقدمه لنا الشيخ اليماني ، بعرضه الاسهام في المشاريع البترولية في الولايات المتحدة الاميركية ، وكان السعودية والبلاد العربية الاخرى لم « تشبعت » بالمشاريع الضخمة او حتى المتوسطة والصغيرة صناعية او غير صناعية . والسعودية بالذات هي الآن اكبر منتج للبترول الخام في الشرق الاوسط. فقد انتجت في عام ١٩٧١ ، ٢٣٨،٥٥٠ مليون طن ، كررت منها ٢٨،٥ مليون طن فقط (٤) . في الوقت الذي كررت فيه بريطانيا وهي دولة مستوردة للبترول، ٩٦،٧ مليون طن في عام ٧١ وارتفعت طاقة معامل التكرير فيها الى ١١٩،٦ مليون طن (٥) .

حرب تشرين والجبهة النفطية :

وكان تطور القوة العربية الذي ظهر واضحا في حرب تشرين ١٩٧٣ ، السند الرئيسي لجولة ناجحة اخرى البلدان المنتجة للنفط ضد تسلط الاحتكارات النفطية الدولية . فقد حققت البلدان المنتجة نجاحات معينة هامة ، من بعد ان كان العراق قد صفى دولة الاي.بي.سي. نهائيا ، ومن بعد ان امممت سوريا تضامنا ، ممتلكات هذه الشركة الواقعة في اراضيها .

وامممت ليبيا تأميما كاملا ثلاث شركات بترولية اميركية هي « تكساكو » و « اوفرسيز بتروليوم كومباني » و « كاليفورنيا اسياتيك » و « ليبيان ـ امريكان اويل » . ومن ثم اعادت الكويت النظر في الاتفاقية السابقة المعقودة مع شركة « كويت اويل » الاميركية ـ البريطانية العاملة على اراضيها وتوصلت الى زيادة مساهمتها الفعلية في استخراج البترول وتوزيع المداخيل البترولية ، بحيث اصبحت تحصل الحكومة الكويتية على عائدات بنسبة ٦٠ بالمائة من مداخيل الشركة ، التي تشرف على ٩٠ بالمائة من استخراج البترول في الكويت . وحتى السعودية نفسها التي كانت تملك في اوائل عام ١٩٧٤ ، ٢٥ بالمائة من اراكو (التي يسيطر عليها كونسورتيوم ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا ، اكسون ، تكساكو وموبيل اويل) عادت فاشترت حصة سيطرتها والتي بلغت ٦٠ بالمائة في اكسون و ٤٠ بالمائة في الشركات الاربع الاخرى .

ومن ابرز تطورات ما بعد حرب تشرين سعي العديد من البلدان المنتجة الى تطوير علاقات عملية في مسائل البترول مع الدول الغربية المستهلكة مباشرة ، متجاوزين الاحتكارات البترولية الاميركية ، وبالطبع كانت ايضا زيادة اسعار النفط عدة مرات ، ابرز هذه التطورات والتي رفعت الاسعار اضعاف ما كان عليه خلال سنوات النهب الامبريالي غير المحدود لثروتنا النفطية ، فمن دولار واحد الى ١،٩٩ قبل الحرب ، الى ٣،٤٤ في نهاية ١٩٧٣ ، الى اكثر من ١٠ دولارات في ١٩٧٤ .

وكنتيجة لرفع الاسعار ولزيادة الانتاج منذ فترة ما بعد حرب تشرين فان مداخيل البلدان العربية المنتجة للنفط من المتوقع ان تكون قد وصلت في سنة ١٩٧٤ الماضية الى ما قيمته ٦٠ بليون دولار . ويتوقع ان تصل مداخيل بلدان الاوبيك في الخمس سنوات القادمة الى حوالي ٦٠٠ بليون دولار . وستكون السعودية على رأس قائمة المحصلين ، تليها ايران ثم فنزويلا ونيجيريا وليبيا والكويت والعراق ، دولة الامارات ، الجزائر ، اندونيسيا قطر واخيرا الاكوادور.

ان الانجازات التي تحققت الى الان بحرمان الاحتكارات النفطية الدولية من امتيازاتها كليا في بعض الحالات وجزئيا في حالات اخرى هي انجازات تاريخية عكست الاتجاه نحو طريق استعادة السيادة الوطنية على ثروتنا النفطية الحيوية. وهذا ما اطلق محاولات الامبريالية الاميركية خاصة ، من اجل اجهاض هذه الانجازات الاخيرة ، وسط حرب نفسية شرسة تحمل العرب المسؤولية الزعومة في الازمات الاقتصادية التي تضرب العالم الرأسمالي وتهول من النتائج الكارثية الزعومة لزيادة الاسعار النفطية وبالتالي لزيادة مداخيل البلدان المنتجة ، على اقتصاديات بلدان هذا العالم ، وتروج للدعاية المضللة القائلة بان بعدم قدرة العرب على استيعاب ما تسميه بفائض الاموال النفطية في محاولة فرض مشاريعها بتدوير الدولارات النفطية التي هي عمليا ليست اكثر من مشاريع لمواصلة النهب الامبريالي لهذه الثروة باساليب اخرى مستحدثة على ضوء التطورات الاخيرة على الجبهة النفطية . ولكن يبقى هذا بحد ذاته موضوع واسع للبحث في مناسبة قادمة بسبب ضيق المجال .

جماهير المغرب تصعّد نضالها من أجل مطالبها الشعبيّة وردًا على مساومات النظام مع اسبانيا حول أرضه المغتصبة !

الرفيق عبد العزيز المنبهي رئيسا م.و.ط.م .

في الوقت الذي كانت فيه اسبانيا تعرض « عضلات » قوتها البحرية امام مدن سبتة ومليلية المغربية المحتلة والواقعة على المحيط الاطلسي ، كان النظام المغربي يشن اقسى حملة قمع ضد القوى الوطنية ، كالاعدامات التي جرت ضد الذين اتهموا بمحاولة قلب نظام الحكم او في حملات المطاردة والاعتقال للقادة النقابيين والوطنيين ، وذلك للتستر عن موقفه المشين تجاه الصحراء المغربية والمسماة بالساقية الحمراء ووادي الذهب ، قد برزت اخيرا مساومة النظام لاسبانيا بشان هذه القضية عندما وافق على عرضها على محكمة لاهاي الدولية ... ولعل هذا « الحل » الوسط هو ما كانت تطمح اليه اسبانيا فعليا ، معطيا لها كل الوقت لكي تتفرغ الان لتثبيت اوضاعها هناك ، وهكذا جاءت هذه اللعبة لتنقذ الطرفين من المازق الذي كان سيصل اليه الوضع في حال استمرار المجابهة بينهما ونتائج هذا التورط بينما الاوضاع الداخلية للبلدين غير مستقرة ، ولذا فهما يستغلان هذه القضية ضمن حدود المحكمة الدولية من اجل امتصاص النقمة الجماهيرية ..

نضالات الجماهير من اجل تحسين شروط معيشتها

ولكن رغم ذلك ، فان عام ١٩٧٥ شهد نضالا متصاعدا للشغيلة والطلبة وذلك بعد افتضاح زيف دعوات تحرير الصحراء المحتلة ! فارتفعت الاصوات العمالية والطلابية والسياسية مطالبة بالحقوق الديموقراطية ومنادية الى تحرير الصحراء بقوة السلاح وتجنيد الجماهير من اجل ذلك ، فاضطر النظام لا لقمع الحركة الوطنية الثورية بل وحتى اسكات الاصوات الليبرالية المعارضة كحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي بعد ان استطاع كسبها الى جانبه منفسا ولو بشكل جزئي العزلة التي كانت تحيط به ، فقد صادرت السلطات عدة مرات اعداد جريدة العلم الناطقة باسم حزب الاستقلال ، واغلقت صحيفة مغرب المغاربيين النقابية وكذلك اغلقت صحيفة المحرر الناطقة باسم حزب الاتحاد الاشتراكي ... ومن جهة اخرى اعتقل اكثر من ثلاثة واربعون من المعتقلين منذ شباط ١٩٧٣ بتهمة الاخلال بامن الدولة مطالبين بمحاكمتهم علنيا وجبيهم من الاساتذة والطلاب ، وان حالتهم الصحية سيئة للغاية كما بدأ اضرابا اخر ثلاثة معتقلين اخرين هم عبد العزيز المنبهي رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وعبد الواحد بلكبير عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد والمناضل بودرارة حيث حكم عليهم بالسجن المؤبد ! بدون ابة نهاية محددة!

ولكن اشتداد الازمة الاقتصادية التي نعيشها الجماهير وبداية استرجاع نفسها النضالي ، فانها اخذت تصعد من نضالها المطلبي، حيث اضرب عمال مناجم خريبكة للفوسفات من اجل تحسين شروط العمل وكذلك اضراب عمال شركة لاسامير بالرباط ، وعمال رياض بلاستيك وعمال سيكو ماريوا في مراكش ، واضراب عاملات وعمال معمل سويابا في سيدي سليمان ، واضراب عمال الفحص بطنجة وكذلك تصاعد نضال الجماهير المسحوقة في فاس وانطلاقها بتظاهرات عارمة ... واضراب عمال مؤسسة (سوما كوب فتح) وعمال ميناء اغادير .

ومستخدمو الاتحاد البنكي الاسباني المغربي،وغيرها من النضالات والظاهرة الملاحظة في هذا التصاعد حصول التضامن العمالي بين مختلف القطاعات من جهة وانضمام العديد من النقابات التي تاسست حديثا الى صفوف منظمة الاتحاد العام للشغالين ...

ولكن النظام كان له دوره في قمع نضال الجماهير العمالية وباساليب جديدة ايضا منها انه سمح لبعض ادارات المعامل بانشاء عصابات خاصة لمهاجمة العمال والاعتداء على قادتهم مقتبسين هذه التجربة من الحكومات الفاشية الاخرى .. وكان لا بد لكل هذه النضالات ان تشد اليها بعض اعضاء الاحزاب الليبرالية « المعارضة » للحكم الذين قامت السلطات باعتقالهم ايضا !

قضية الصحراء وتراجع النظام امام اسبانيا

لا شك ان قضية الاراضي المغربية المحتلة تشكل الان القضية المركزية في الوضع السياسي الداخلي..

ففي اواخر عام ١٩٧٤ صرح الملك الحسن ان « الصحراء » يجب ان تعود الى المغرب سواء سلما او حربا قبل نهاية هذا العام (ويقصد به عام ١٩٧٤) ثم عاد واعلن انه يريد من اسبانيا تفهم موقف المغرب وحل الموضوع حفاظا على العلاقات معها حتى لا تسقط كليا (ورقة التوت) عن موقفه المتخاذل ، ولكنه وجد اخيرا ضالته في قضية محكمة لاهاي التي ستطلب هي الاخرى اجراء الاستفتاء ! وهنا قام النظام المغربي بقمع اي تحرك للعناصر الوطنية في الصحراء المحتلة ، ومنع المساعدات العسكرية للمناضلين في الارض المحتلة ضد الاستعمار الاسباني .. وهذا التخبط يظهر بصورة اكبر في مواقف النظام تجاه اسبانيا وهو بدلا من ضرب المصالح الاسبانية المتشعبة في المغرب تجده بدلا من ذلك يشترك مع الاسبان في عدة شركات صناعية وسياحية ويشجع قيام علاقات مشتركة بين البلدين حيث كما سر ذلك احد مستشاري الملك الحسن ، المهدي بن تونة : « اننا لا نريد ان نحارب شعب اسبانيا بمصالحه ! ونعتبر تبني هذه المصالح المشتركة سيسهل على المغرب استرجاع اراضيه في الصحراء بالوسائل السلمية » .

تصاعد نضال جماهير الصحراء ، والسياسة الاسبانية الجديدة ..

ولكن رغم « النية العربية » تجاه اسبانيا ، فان نظام فرانكو واصل سياسته تجاه جعل الصحراء جزءا من اراضي اسبانيا وذلك بان اتخذ عدة خطوات تمهيدا « للاستفتاء » المزعوم تحت « الرعاية » الدولية ! فهي تقوم بعملية توطين لعناصر اسبانية وبرتغالية من التي تركت المستعمرات الافريقية وذلك لانشاء مجتمع عنصري هناك شبيه بجنوب افريقيا وروديسيا ، وبنفس الوقت تقوم السلطات الاسبانية بالضغط على السكان العرب وخاصة القبائل منهم لترك الارض المغربية المحتلة واللجوء الى المغرب او موريتانيا ، وفي المدة الاخيرة لجأ الاف من